"تصريح صحفي"

العوضي: بنك الكويت المركزي ينظم ورشة عمل للبنوك وشركات الصرافة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

صرح المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي السيد وليد العوضي بأنه في سبيل تكريس الدور الرقابي الذي يقوم به بنك الكويت المركزي وفي إطار الحرص على تنظيم ورش عمل موجهة إلى مسؤولي وموظفي المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته بهدف تنمية قدرات العاملين لديها وتحقيق الإدراك الكامل من جانبهم للمتطلبات الواردة بالتعليمات الرقابية لدى القيام بمزاولة أعمالهم، فقد تم دعوة جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت لحضور موظفيها لورشة عمل تنظم خلال الفترة من ٢١ – ٢٣ نوفمبر ٢٠١٧ تحت عنوان "متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب".

حيث أوضح السيد وليد العوضي أن بنك الكويت المركزي يحرص على الاستمرارية في تقديم ورش عمل بصفة دورية كل عام لتعميم وتوسيع دائرة الاستفادة لكافة المعنيين بتطبيق القوانين والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي، وذلك من خلال تنظيم ورشة عمل تتناول متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنظيم ورشة عمل أخرى تتناول شرح للمتطلبات الرقابية الأخرى الصادرة بهدف توسيع دائرة الاستفادة لدى كافة موظفي شركات الصرافة المعنيين، حيث حققت هذه الورش عبر الأعوام السابقة نجاحات ونتائج انعكست إيجابياً على كل من شارك بحضورها.

وأشار المدير التنفيذي لقطاع الرقابة إلى أن ورشة العمل المزمع انعقادها خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧ ستتناول إيضاح متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المتطلبات الواردة بالتوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) واتساقاً مع أحكام القانون

رقم (١٠٦) لسنة ٢٠١٣ الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات الوزارية المعمول بها والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في ذات الخصوص بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٣، كما سوف تتناول متطلبات القرار الوزاري رقم (٥) لسنة ٢٠١٤ الصادر بشأن اللائحة التنفيذية لتطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد.

وقد اختتم السيد وليد العوضي تصريحه الصحفي مؤكداً على حرص بنك الكويت المركزي في مواصلة تنظيم مثل هذه الورش تحقيقاً لجهوده الرامية لتعزيز الأساليب الرقابية التي تتسق مع المعايير الدولية ووصولاً لمنظومة رقابية أكثر شمولاً وتكاملاً.

٢٠١٧/١١/٢١